

الخطة الاستراتيجية لهيئة الأوراق المالية للاعوام (2023 - 2025)



الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٥)

المقدمة

تلعب سوق الاوراق المالية دوراً بارزاً بالاقتصاد وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال توجيه المدخرات والموارد المالية صوب الاستثمارات بحيث يتم توجيه الموارد الى المنشآت التي تستخدمها بكفاءة وفاعلية وتوفير التمويل اللازم للمنشآت من خلال طرح الاوراق المالية للاكتتاب وتحويل الاوراق المالية التي بحوزة الشركات الى نقود بسهولة ويسر وتوفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة في المجتمع .

وتعد هيئة الاوراق المالية جهة رقابية مستقلة منظمة لسوق راس المال انشئت بموجب القانون ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ وتنظم وتراقب اسواق راس المال في العراق . وانطلاقاً من الدور الذي تلعبه الهيئة فقد تبنت الخطة الاستراتيجية للاعوام (٢٠٢٣-٢٠٢٥) الخطوات المستقبلية لبناء قطاع اوراق مالية رصين وشفاف وعادل ويتمتع بالمرونة وبما يعزز عملية التنمية الاقتصادية .

وتشمل الخطة الاستراتيجية الاهداف الرئيسية التالية :

- ١- تعزيز الاستثمار
- ٢- تطوير القدرات
- ٣- تطوير البنية التحتية والتحول الرقمي
- ٤- التوعية الاستثمارية
- ٥- تبادل الخبرات

الرؤيا

ان تصبح السوق العراقية جاذبة للاستثمارات ومن الاسواق الرائدة في المنطقة

الرسالة

الحفاظ على حقوق المساهمين والمستثمرين والعمل على شفافية ونزاهة اسواق الاوراق المالية وبما يسهم في تعدد المجالات الاقتصادية .

الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٥)

المحور الاول : رفع مستوى تعاملات الجهات ذات العلاقة بقطاع الاوراق المالية وكما يلي:

١. سوق الاوراق المالية :

أ. بذل الجهود بما يلي :

- الشركات المساهمة : التوعية المستمرة باهمية الافصاح والشفافية وتوفير البيانات والمعلومات للمساهمين .
- شركات الوساطة : رفع مستوى التاهيل المهني من خلال دورات مهنية خاصة بالخدمات المالية والوصول الى مستوى مهني رصين بالتعاملات .
- المستثمرين : توعية المستثمرين الحاليين والمحتملين بالثقافة الاستثمارية .
- ب. العمل على زيادة عمق سوق الاوراق المالية من خلال :
- زيادة الادراجات النوعية وتنوع المنتجات المالية (شركات جديدة / اوراق مالية جديدة)
- رفع مستوى الحوكمة والشفافية
- تطوير البيئة التنظيمية والرقابية

٢. هيئة الاوراق المالية

- استقطاب اصحاب الخبرة المهنية والاختصاصات الدقيقة في المجالات المالية والاستثمارية .
- تاهيل وتدريب الكوادر من خلال اشراكهم بالدورات التدريبية المهنية الرصينة
- ادخال الانظمة الالكترونية الى النشاطات المقدمة من قبل الهيئة ضمن اختصاصها بما يتعلق بعمليات الاحصاء والتحليل وانظمة الافصاح الشامل XBRL والرقابة على التداولات .

٣. المجتمع

- اشاعة التوعية الاستثمارية على مختلف شرائح المجتمع

- السعي الى استقطاب استثمارات جديدة من المدخرات
- استقطاب الشباب المحلي للدخول الى السوق المالي
- استقطاب الاستثمارات الاجنبية
- توعية الجمهور بنشاط الاوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار بالاوراق المالية

المحور الثاني: تطوير البنية التحتية للهيئة :

- ادخال انظمة الكترونية حديثة ضمن أنشطة الهيئة
- تمكين الوصول للبيانات المتعلقة بالاسواق المالية بسرعة ويسر .
- تطوير الامن السبراني
- تطوير هيكلية الحوكمة الالكترونية
- ايجاد مبنى دائم وملائم للهيئة

المحور الثالث : التعاون وتبادل الخبرات

- تعزيزالتعاون مع الجهات المهنية والاكاديمية المحلية
- تعزيز التعاون التنظيمي من خلال الانضمام للهيئات العربية والدولية لاسواق المال

الاهداف الاستراتيجية لهيأة الاوراق المالية ٢٠٢٣- ٢٠٢٥

اولاً : تعزيز الاستثمار من خلال :

١. زيادة الادراجات النوعية في السوق
٢. حماية المستثمرين
٣. جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية
٤. متابعة مشاريع الهيئة المتضمنة :

- الحافظ الامين

- التداول بالهامش

- المستشار المالي

- تداول اسهم الشركات الغير مدرجة بالتنسيق مع البنك المركزي

ثانياً : تطوير القدرات من خلال :

١. رفع مستوى التاهيل المهني لشركات الوساطة
٢. تعزيز مستوى الافصاح والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق
٣. تطوير البيئة التنظيمية وادخال الحوكمة الالكترونية
٤. تدريب وتاهيل الكوادر واستقطاب اصحاب الخبرة والاختصاصات الدقيقة في المجالات المالية والاستثمارية

ثالثاً : تطوير البنية التحتية والتحول الرقمي من خلال :

تطوير هيكلية الحوكمة الالكترونية وادخال الانظمة الالكترونية الحديثة

رابعاً : التوعية الاستثمارية من خلال :

توعية الجمهور بنشاط الاوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار على مختلف شرائح المجتمع واستقطاب استثمارات جديدة الى السوق المالي

خامساً: تبادل الخبرات من خلال :

التعاون مع الجهات المهنية والأكاديمية المحلية والانضمام الى الهيئات العربية والدولية

المشاكل والمعوقات

١. قلة الموارد المالية
٢. البنية التحتية (عدم تشريع القانون الدائم لغاية الان)
٣. مشاكل الشركات المساهمة التي تؤثر على جذب المستثمرين
٤. قلة الوعي الاستثماري
٥. قلة وتسرب الموارد البشرية الكفؤة في القطاع
٦. عدم ادراج شركات مساهمة جديدة الى السوق
٧. هبوط صافي الاستثمار الاجنبي في الاعوام السابقة